التجارة الخارجية العربية ودرجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

أولاً – ظهور الحاجة للمبادلة والتجارة بين المجتمعات: 2
ثانياً – ظهور أول نظام جمركي في العالم: 4
ثالثاً – تطور المبادلات التجارية بين المجتمعات: 4
رابعاً – الاندماج في السوق العالمية: 5
خامساً – مؤشرات رغبة أو ميل أي دولة للتجارة مع الدول الأخرى: . 6
1 – مؤشر الميل للتجارة الخارجية:..... 7
2 . مؤشر الميل للتصدير : 8
3 . مؤشر الميل للاستيراد: 9
سادساً – أثر أسعار الصرف في المبادلات التجارية بين الدول:....10
سابعاً – العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: 12

التجارة الخارجية العربية ودرجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تبدو أهمية التجارة الدولية في أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من المزايا النسبية التي تملكها الدول الأخرى، فالتجارة الدولية تعمل على إعادة توزيع الخيرات والموارد بين دول العالم بحيث يتم وضع ما تتمتع به دولة ما من مزايا طبيعية أو مكتسبة تحت تصرف الدول جميعاً، عن طريق المبادلات التجارية بين دول العالم. [1]

تعني التجارة الخارجية، حركة المنتجات (السلع والخدمات) بين الدول والمجتمعات المختلفة. ولا تختلف الآلية التي تقوم عليها التجارة الدولية عن الآلية التي تقوم عليها التجارة الداخلية. فكلاهما يحدث نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى ظهور فائض الإنتاج وضرورة قيام المبادلة.[2] مع العلم أن هناك اختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية تتمثل في:

- الحدود السياسية الفاصلة بين الدول.
- اختلاف وحدة التعامل النقدي. (النقود الوطنية).
- اختلاف حجم الموارد الطبيعية والبشرية ونوعيتها.
- اختلاف النظم الاقتصادية من دولة لأخرى.
- اختلاف مستوى التطور الاقتصادي.

وتخضع المبادلات التجارية بين الوحدات السياسية المنفصلة (التجارة الخارجية) إلى شروط وقواعد (رسوم جمركية، تمييزات) لا تخضع لها التجارة الداخلية. [3]

أولاً – ظهور الحاجة للمبادلة والتجارة بين المجتمعات:

ظهرت الحاجة للمبادلة والتجارة في السلع بين المجتمعات (الجماعات، العشائر، القبائل، الدول) نتيجة تباين المنتجات التي ينتجها كل مجتمع

---

[1] – دكتور كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1987 ص 476.

[2] – د. هانز ياخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977 ص 9 وما بعدها.

[3] – انظر، دكتور صبحي تادرس قريصة والدكتور مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983 ص 391.

وتعددها، بسبب اختلاف المناخ أو اختلاف الموارد الطبيعية التي يملكها كل مجتمع، واختلاف مستوى التطور الذي وصل إليه. هذه الاختلافات والتباينات أدت إلى إمكانية قيام المجتمع ببيع بعض السلع التي ينتجها عندما يتوفر فائض منها للمجتمعات الأخرى، مقابل الحصول على السلع والمنتجات من مجتمعات أخرى وبخاصة التي لا يستطيع هذا المجتمع إنتاجها. [4]

كانت التجارة الخارجية بين المجتمعات قبل اكتشاف النقود تتم بشكل مقايضة (سلعة مقابل سلعة). وذلك بسبب عدم وجود وسائل مقبولة لتسديد قيمة البضائع إلى بين المجتمعات. وكان حجم التجارة الخارجية في الأزمنة القديمة ضئيلاً جداً وهامشياً. ومع ظهور الدولة بدأت المبادلات التجارية بين المجتمعات تنمو وتزدهر. وقد سجلت البدايات الأولى للتجارة الخارجية المنظمة في العالم بين الدول في منطقة ما بين النهرين (بسبب ظهور قيام الدولة الآشورية والدولة البابلية)، وفي منطقة وادي النيل (ظهور الدولة الفرعونية)، ولدى الفينيقيين (شرق البحر الأبيض المتوسط) وربما ظهرت المبادلات التجارية بين دول أخرى وفي مجتمعات أخرى ومناطق أخرى في نفس الزمن أو قبل ذلك.

منذ عهد الدولة الفرعونية القديمة 3200 . 2280 قبل الميلاد، بدأت مصر في الاتجار مع القبائل المرتحلة وشبه المستقرة المحيطة بها، والتي لم تكن قد أصبحت دولاً مستقرة في إطار جغرافي متعارف عليه ومقبول إقليمياً، ثم بدأت الدولة الفرعونية القديمة بالاتجار مع الدويلات الصغيرة التي نشأت على حدودها في الشرق والشمال والجنوب في أفريقيا. وقد أرسل الملوك الفراعنة بعثات تجارية إلى جزر البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجه والتي كانت تدين بالولاء لمصر في عهد الدولة الفرعونية القديمة. كما أرسلوا بعثات تجارية إلى المدن التجارية على الشاطئ الفينيقي والتي كانت تربطها علاقات ود وصداقة مع مصر في بعض الفترات أو كانت تدين بالولاء لمصر في فترات أخرى. وكانت مصر تستورد من مدن الساحل الفينيقي وجزر البحر المتوسط خشب الأرز، وبعض السلع الأخرى التي اعتبرت من الكماليات أو السلع الترفيهية، التي يستهلكها الأثرياء والكهنة

[4] – أحمد النجار، التجارة الدولية، سلسلة المعارف العدد 19، منشورات الغالي، القاهرة 1995 ص 4.

والقصور الملكية. وكانت مصر تصدر القمح، والجعة (البيرة) والحلي والأسلحة وخاصة الخناجر وفؤوس القتال. وكان لمصر أسطول تجاري ضخم يجوب جزر البحر المتوسط وموانئ فينيقيا والموانئ المصرية. وكانت عمليات التجارة الخارجية التي تمت في عهد الدولة الفرعونية القديمة قد نفذت من خلال المقايضة بشكل أساسي). [5]

ثانياً – ظهور أول نظام جمركي في العالم:

تشير بعض الأبحاث الاقتصادية حول ظهور أول نظام جمركي في العالم، إلى أن الفراعنة هم أول من أقام نظاماً جمركياً في العالم منذ حوالي 2200 عام قبل الميلاد. وقد ظهر لقب مدير العربات في قائمة الموظفين الحكوميين في الدولة الفرعونية القديمة والذي يعتبر مسؤولاً عن تسجيل الواردات والصادرات ويقوم بوظيفة مماثلة لوظيفة مدير عام الجمارك في زماننا، وبخاصة ما يتعلق بتحصيل الرسوم الجمركية ويستفاد من ذلك أحيانا لأغراض إحصائية.

كما أن أول من طبق النظام الجمركي بصورة عملية هو المجتمع الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين، حيث كانت التجارة مع بعض الدول الإسلامية معفاة من الرسوم الجمركية لتشجيع التجارة فيما بينها، أما التجارة بين الدول الإسلامية والدول غير المسلمة فقد كان يفرض على السلع ضريبة جمركية قدرها 10%، وفي حال وجود اتفاقية بين الدولتين كان يفرض ضريبة قدرها 5%. وبذلك فقد طبق المجتمع الإسلامي في الدولة الإسلامية النظام الجمركي، وحدد معدلات للرسوم الجمركية تنادي بها حاليا أحدث النظريات المالية والاقتصادية. [6]

ثالثاً – تطور المبادلات التجارية بين المجتمعات:

تخصصت بعض المجتمعات والقبائل بالتجارة والمبادلات التجارية بين ممالك وإمبراطوريات العالم القديم، وبخاصة التي لا تملك علاقات ودية فيما بينها ولا ترغب بقيام مبادلات تجارية مباشرة، فتلجأ إلى هذه القبائل التي أصبح عملها هو نقل البضائع عن طريق الشراء والبيع بين الممالك والإمبراطوريات. وقد كان نقل المعلومات بين الممالك والإمبراطوريات

---

[5] – المصدر السابق، ص ص 4 – 5.

[6] – الدكتور سعيد عبد العزيز، كلية التجارة بالإسكندرية، أنظر مجلة أكتوبر العدد 908 تاريخ 1994/3/20.

المتنازعة، إحدى مهام القبائل التي تقوم بالمبادلات التجارية فأصبحت تستخدم كأداة للتجسس أحياناً.

تطورت المبادلات التجارية بين المجتمعات المختلفة تطوراً كبيراً على يد العرب وبخاصة بين آسيا وأوروبا، نظراً للموقع الاستراتيجي الذي يحتله الوطن العربي بين هاتين القارتين. فظهرت طريق الحرير وطريق التوابل التي كانت تنقل البضائع والمنتجات من آسيا إلى أوروبا وبالعكس واستمر تطور المبادلات التجارية بين مختلف المجتمعات والدول حتى بدأت التجارة الخارجية تأخذ مسلكها الحديث منذ نهاية القرن الثامن عشر. وأصبح مفهوم التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير أكثر تحديداً. كما ظهر العديد من النظريات التي ناقشت موضوع التجارة الخارجية وحاولت تفسيرها. واستخدمت التجارة الخارجية في العديد من النظريات الاقتصادية، وبخاصة بعدما أخذت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالي والعلاقات الاقتصادية بين الدول.

رابعاً – الاندماج في السوق العالمية:

تعرضت بيئة التجارة الدولية في الفترة الأخيرة إلى تغيرات قوية (وريدكالية) وأضحى أمام كل دول العالم في التعامل مع السوق العالمي التجارية أحد خيارين، الأول – **الاندماج** في السوق العالمية، والثاني – **العزلة.**

إما الاندماج في السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية مع باقي دول العالم. فمن الممكن أن يكون اندماجاً إيجابياً، إذا انخرطت الدولة في المبادلات التجارية الدولية بشكل فاعل ومؤثر في التغيرات في بيئة العلاقات التجارية الدولية، وبخاصة إذا استطاعت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع السوق العالمية.

يكون الاندماج اندماجاً إيجابياً إذا حاولت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع التغيرات في بيئة التجارة الدولية وتقبل ما يحقق مصالحها ويعظم مكاسبها وترفض ما يتعارض مع مصالحها أو تتحايل عليه. ويكون الاندماج سلبياً إذا قبلت الدولة كل ما يفرض عليها من البيئة التجارية الدولية وتتحول إلى متلق في علاقاتها التجارية، تنفذ لكل ما يطلب من الأطراف الفاعلة في ساحة العلاقات التجارية الدولية.

يعني بدء تطبيق اتفاقيات الغات والتي تتضمن التحرير التدريجي للتجارة الدولية مع بداية عام 1995، أن اقتصادات مختلف دول العالم ستكون مترابطة من خلال الحركة في أسواق دولية مفتوحة نسبياً. كما أن خيار الانضمام إلى اتفاقيات الغات والاندماج في العولمة الاقتصادية يعني فتح الأسواق الدولية أمام منتجات الدول الأخرى وفتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتنا. وهذا يعني تعرض الاقتصادات الوطنية في أي دولة وبكافة قطاعاتها لضغوط المنافسة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار بعض فروع الصناعة، وبخاصة الصناعات ذات الكفاءة المنخفضة والتي كانت قائمة استناداً إلى مبدأ الحماية. كما يوفر الاندماج فرصاً كبيرة لنمو وتطور الصناعات ذات الكفاءة العالية والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية عالية. وفي المحصلة يؤدي الاندماج في علاقات اقتصادية قوية إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويوفر إمكانية الحصول على تكنولوجيا متقدمة وعالية من الدول الأخرى بصورة أسهل، بما يزيد من القدرة على مواكبة أحدث التطورات التكنولوجيا في العالم.

يمكن أن تسمح المنظمة العالمية للتجارة (W. T. O) أثناء الاندماج التجاري ببعض أشكال الحماية المؤقتة لبعض الصناعات الوطنية، وبخاصة في الدول التي تقوم بإصلاحات اقتصادية وتتجه نحو إعادة هيكلة تلك الصناعات ورفع قدرتها التنافسية، لتتمكن منتجاتها من المنافسة في أسواق مفتوحة. صحيح أن عدم الانضمام إلى اتفاقيات الغات والمنظمة العالمية للتجارة والانعزال عن بيئة التجارة الدولية والتغيرات التي تحصل فيها يحقق ضمانة وحماية للصناعات الوطنية في أي دولة ويصبح لها فرصة النمو دون مواجهة ضغوطات المنافسة من منتجات الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، إلا أن خيار العزلة يقود إلى تخفيض كفاءة إدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية، ويؤدي إلى التخلف التكنولوجي وتراجع حوافز رفع الكفاءة. نظراً لغياب المنافسة والتحديات الخارجية وستكون محصلة النتائج للدولة التي تختار العزلة وعدم الاندماج سلبية.

خامساً – مؤشرات رغبة أو ميل أي دولة للتجارة مع الدول الأخرى:

ما هي درجة نزوع وميل الدولة للاندماج بالاقتصاد العالمي وإقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى؟

هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات التي توضح لنا درجة الاندماج بالاقتصاد العالمي:

- مؤشر الميل للتجارة الخارجية.
- مؤشر الميل للتصدير.
- مؤشر الميل للاستيراد.

المؤشرات العامة التي توضح رغبة أو ميل أي دولة للتجارة مع الدول الأخرى.

1 – مؤشر الميل للتجارة الخارجية:

يتم تحديد مؤشر الميل للتجارة الخارجية بطريقتين، كما في مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات. الأولى عن طريق الميل المتوسط للتجارة الخارجية، والثانية عن طريق الميل الحدي للتجارة الخارجية. ويتم حساب **الميل المتوسط للتجارة الخارجية** بقسمة إجمالي قيمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) على إجمالي الناتج المحلي في سنة معنية مع ضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية:

$$م\ م\ ت\ خ = \frac{ق\ ت\ خ}{ق} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

م م ت خ = الميل المتوسط للتجارة الخارجية.

ق ت خ = قيمة التجارة الخارجية.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الميل الحدي للتجارة الخارجية** فيمثل العلاقة بين التغير في قيمة التجارة الخارجية والتغيير في قيمة إجمالي الناتج القومي. ويتم حسابه بقسمة الزيادة أو النقص في قيمة التجارة الخارجية على الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية مقارنة بالسنة التي سبقتها وضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية.

$$م\ ح\ ت\ خ = \frac{(ق\ ت\ خ\ ن) - (ق\ ت\ خ\ ن_{-1})}{(ق\ ن) \cdot (ق\ ن_{-1})} \times 100 \quad \ldots\ldots (2)$$

م ح ت خ = الميل الحدي للتجارة الخارجية.

ق ت خ ن = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن.

ق ت خ ن.1 = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن . 1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن . 1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن_1.

وإذا أردنا استخدام مؤشر ميل التجارة الخارجية الحدي والمتوسط فانه ينبغي أن نأخذ متوسط الميل الحدي للتجارة الخارجية لدولة معنية خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، لتلافي الحصول على نتائج منحرفة عن الواقع بسبب الظروف الطارئة والاستثنائية عندما يحدث التغيير في قيمة التجارة الخارجية أو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومفاجئ.

2 . مؤشر الميل للتصدير :

يتم تحديد الميل للتصدير عن طريق مؤشرين الأول – هو **الميل المتوسط للتصدير**، والثاني – هو **الميل الحدي للتصدير**.

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للتصدير** بنسبة قيمة صادرات الدولة إلى قيمة الناتج الإجمالي فيها.

$$م\ م\ ت = \frac{ق\ ص}{ق} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

م م ت = الميل المتوسط للتصدير.

ق ص = قيمة الصادرات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – مؤشر **الميل الحدي للتصدير**: ويتم حسابه بنسبة حجم الزيادة أو النقص في قيمة الصادرات إلى حجم الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي خلال سنة ميلادية محددة، وضرب الناتج بمائة، فتكون النتيجة

النسبة المئوية للميل الحدي للتصدير الذي يوضح العلاقة بين التغير في قيمة الصادرات والتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

$$\text{م ح ت} = \frac{\text{ق ص ن} - \text{ق ص ن}_{-1}}{\text{ق ن} - \text{ق ن}_{-1}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

م ح ت = الميل الحدي للتصدير.

ق ص ن = قيمة الصادرات في السنة ن.

ق ص ن $_{-1}$ = قيمة الصادرات في السنة ن –1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن$_{-1}$ = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن –1.

ونظراً لتعرض الصادرات أحياناً لظروف طارئة تؤدي إلى تغير حاد واستثنائي سلبي أو إيجابي في قيمتها، فانه توخياً للدقة يتم حساب الميل المتوسط للتصدير والميل الحدي للتصدير لعدة سنوات (خمس أو عشر سنوات). ومن أهم فوائد حساب مؤشر الميل للتصدير، بناء توقعات مستقبلية لصادرات أي دولة للإسهام في تحديد السياسة التجارية المناسبة.

3 . مؤشر الميل للاستيراد:

يتم تحديد مؤشر الميل للاستيراد بطريقتين، الأولى عن طريق **الميل المتوسط للاستيراد** والثانية **الميل الحدي للاستيراد.**

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للاستيراد** بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال سنة ميلادية وضرب الناتج بمائة لتصبح النتيجة نسبة مئوية.

$$\text{م م س} = \frac{\text{ق س}}{\text{ق}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

م م س = الميل المتوسط للاستيراد.

ق س = قيمة المستوردات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – أما **الميل الحدي للاستيراد** فهو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الواردات إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، خلال فترة

زمنية محددة. أي التغير الذي يحصل في العام الحالي مقارنة بالسنة السابقة:

$$\text{م ح س} = \frac{\text{ق س ن} - \text{ق س ن}-1}{\text{ق ن} - \text{ق ن}-1} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

م ح س = الميل الحدي للاستيراد.

ق س ن = قيمة الواردات في السنة ن.

ق س ن -1 = قيمة الواردات في السنة ن –1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن-1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن –1.

ويفضل حين حساب الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد لدولة في عدة سنوات ماضية، تلافياً للوقوع في الأخطاء الناجمة عن التغيرات الطارئة والمفاجئة التي يمكن أن تحدث للواردات أو للناتج المحلي الإجمالي.

الملاحظ من التحليل التاريخي أن المجتمعات التي كانت ترغب بالعزلة في علاقتها الاقتصادية مع المجتمعات الأخرى وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي قد عانت من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات التنمية. في حين استطاعت المجتمعات التي كانت ترغب بعلاقات اقتصادية واسعة وتسعى للتكامل اقتصادياً وتجارياً مع مجتمعات أخرى أن تحقق نفوذاً اقتصادياً شاملاً وواسعاً عندما كان اندماجها إيجابياً في علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى كما حققت دول أخرى تدهورا اقتصادياً عندما كان اندماجها هذا اندماجاً سالباً.

سادساً – أثر أسعار الصرف في المبادلات التجارية بين الدول:

تلعب أسعار الصرف دورا مهما في المبادلات التجارية بين الدول، فإذا افترضتا أن المنتج السوري يبيع متر النسيج بمبلغ 50 ل.س وكان سعر الصرف محددا بـ 50 ل.س لكل دولار واحد. إن هذا يعني أن المستورد الأمريكي الذي يرغب بشراء واستيراد 100 متر نسيج من سورية عليه أن يدفع قيمتها 100 دولار للمنتج أو التاجر السوري. فما هو أثر ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الليرة السورية على قيمة البضاعة المخصصة للتصدير؟

$$\text{قيمة البضاعة} = \frac{\text{كمية البضاعة} \times \text{سعر البضاعة}}{\text{سعر الصرف}} = \frac{100 \times 50}{50} \quad (7)$$

يتم تحديد قيمة البضاعة المخصصة للتصدير بالقطع الأجنبي بقسمة قيمة البضاعة بالعملة المحلية للدولة المصدرة على سعر صرف العملة المحلية تجاه عملة المستورد العملة التي سيتم دفع قيمة البضاعة بوساطتها.

$$\text{ق ب ق أ} = \frac{\text{ك. س ب}}{\text{س ص}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

ق ب ق أ = قيمة البضاعة المخصصة للتصدير بالقطع الأجنبي.

ك = كمية البضاعة المخصصة للتصدير.

س ب = سعر البضاعة المخصصة للتصدير.

س ص = سعر الصرف للعملة المحلية تجاه عملة المستورد أو العملة التي سيتم الدفع بوساطتها.

ففي حال انخفاض سعر الصرف إلى 40 ل.س لكل دولار واحد فان قيمة البضاعة المخصصة للتصدير ستكون 125 دولار. أي أن المستورد سيدفع مبلغا أكبر للحصول على نفس الكمية من البضاعة. وفي حال ارتفاع سعر الصرف إلى 60 ل.س مقابل كل دولار واحد فان قيمة البضاعة المخصصة للتصدير سيكون 83 دولاراً. وهذا يعني أن المستورد سيدفع مبلغا اقل للحصول على نفس الكمية من البضاعة.

أثر سعر الصرف على المبادلات التجارية

نوع البضاعة	سعر المتر بالعملة الوطنية	سعر الصرف	قيمة البضاعة
100 م نسيج	50 ل. س	50 ل.س = 1 دولار	100 دولار
100 م نسيج	50 ل. س	40 ل.س = 1 دولار	125 دولار
100 م نسيج	50 ل. س	60 ل.س = 1 دولار	83 دولار

المصدر: من إعداد الباحث والأرقام افتراضية.

يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية الأخرى (انخفاض **سعر الصرف)** إلى ارتفاع أسعار البضائع المخصصة للتصدير مقومة بالعملات الأجنبية وهذا يضعف القدرة التنافسية لبضائع الدولة المصدرة. كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية الأخرى **(ارتفاع سعر الصرف)** سيؤدي إلى انخفاض أسعار البضائع المخصصة للتصدير مقومة بالقطع الأجنبي، وهذا يعني زيادة القدرة التنافسية للبضائع المخصصة للتصدير. لذلك كانت نصيحة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي ترغب بزيادة صادراتها هي تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية فتزداد القدرة التنافسية لبضائع هذه الدولة فيزداد الطلب على منتجاتها وتزداد صادراتها.

سابعاً – العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

تبدو العلاقة بين التجارة الخارجية ومستوى درجة النمو الاقتصادي في أي دولة وتأثير وتأثر كل منهما بالأخرى من خلال حجم وهيكل الصادرات والواردات. فإذا كانت نسبة مدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية مرتفعة في إجمالي الواردات فان ذلك يعني أن قسما كبيرا من هذه الواردات يستخدم في إنتاج سلع أخرى وطنية، ويؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وزيادة معدل النمو الاقتصادي. أما إذا كانت نسبة السلع الاستهلاكية في واردات الدولة مرتفعة فان ذلك يعني محدودية تأثير التجارة الخارجية علة زيادة الإنتاج وفرص التشغيل والنمو في الدولة.

يؤدي زيادة حجم صادرات دولة ما وزيادة الطلب على هذا الصادرات إلى رفع وتحسين مستوى الإنتاج والجهاز الإنتاجي القائم على إنتاج التصدير، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة، وبخاصة في قطاعات إنتاج السلع التي تصدرها الدولة والتي يتزايد الطلب الخارجي عليها، وهذا يعني زيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدولة لكن يجب الإشارة إلى عدم استقرار التجارة الخارجية بسبب تذبذب الطلب على الصادرات، وهذا التذبذب يؤثر مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي وبخاصة إذا كان الميل للتجارة الخارجية كبير جدا في هذه الدولة.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد